

وزارة المالية

قرار رقم ٣٤٥ لسنة ٢٠٢٠

وزير المالية

بعد الاطلاع على قانون الجمارك الصادر بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣
و濂حته التنفيذية؛

وعلى قرار وزير الخزانة والخطيط رقم ٧٣ لسنة ١٩٦٣ بتحديد نطاق الدوائر
الجمالية وتعديلاته؛

وعلى قرار وزير المالية رقم ٥٤٥ لسنة ٢٠١٩ باعتبار الرصيف الحربي مقاعدة
جرجوب البحرية الكائنة غرب مدينة مرسى مطروح دائرة جمركية مؤقتة لمدة
ستة أشهر؛

وعلى تقرير لجنة المعاينة الجمركية المؤرخ ٢٠١٩/٤/٢٤؛

وعلى تقريري الزيارة الميدانية للميناء البحري بجرجوب المؤرخين ١٩
و ٢٠١٩/٨/٢١؛

وعلى كتاب السيد الفريق قائد القوات البحرية رقم (١٧٧٨٣/٥١٦) المؤرخ
٢٠١٩/١٢/٣٠ بطلب استصدار قرار باعتبار الرصيف البحري لميناء (جرجوب)
الكائن غرب مدينة مرسى مطروح وال الصادر بشأنه قرار وزير المالية رقم ٥٤٥ لسنة
٢٠١٩ دائرة جمركية دائمة لاستمرار عمليات الشحن والتفرغ للسفن التجارية على
الرصيف البحري ونحين الانتهاء من إنشاء الميناء التجارى بجرجوب؛

وعلى قرار وزير المالية رقم ٦٨ لسنة ٢٠٢٠؛

وبناءً على ما عرضه رئيس مصلحة الجمارك؛

قرر:

(المادة الأولى)

يستبّد بنص المادة الثانية من قرار وزير المالية رقم ٦٨ لسنة ٢٠٢٠ المشار

إليه النص الآتى:

"تستخدم الدائرة الجمركية المنصوص عليها بالمادة الأولى من هذا القرار كميناء
للتامم إجراءات تصدير الأسمدة المختلفة والكيماويات الصناعية غير الخطيرة (ومن بينها

مادة كنوريد البوتاسيوم) للولايات المتحدة وتصدير المواد التعدينية وكذلك لإجراء عمليات الاستيراد نخام السكر وعلف ذرة الصويا والذرة الصفراء ، وذلك وفقاً لأحكام قانون الجمارك المشار إليه ولائحته التنفيذية ، وكافة التفاصيل والقواعد المعمول بها في هذا الشأن” .

(المادة الثانية)

يعتبر تقرير أعمال اللجنة المشكلة بقرار رئيس مصلحة الجمارك رقم ٧٨ لسنة ٢٠٢٠ والمورخ في ٢٠٢٠/٦/٢٢ ومحضر الاجتماع المورخ في ٢٠٢٠/٦/٢٨ جزءاً لا يتجزأ من هذا القرار .

(المادة الثالثة)

ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ صدوره ، وينبغي كل ما يخالف أحكامه ، وعنى الجهات المختصة تنفيذه .

صدر في ٢٠٢٠/٧/٢٠

وزير المالية

د/ محمد معيط